



**محضر اجتماع
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
[حول القطاعات الإنتاجية والخدمة، مشاريع مشتركة...]
بيروت 16/3/2002**

بناءً على دعوة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأستاذ رفيق الحريري قام السيد رئيس مجلس الوزراء السوري الدكتور محمد مصطفى ميرز بزيارة إلى بيروت يوم السبت الموافق 16/3/2002 على رأس وفد مرفق حيث عقد اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية برئاسة السيدين رئيس مجلس الوزراء في البلدين بحضور أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري الخوري وقد حضر الاجتماع عن الجانبين كل من السادة :

عن الجانب السوري:

- | | |
|--|----------------------|
| نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية | د. محمد الحسين |
| وزير الصحة | د. محمد إياد الشطي |
| وزير الري | م. محمد رضوان مرتبني |
| وزير الكهرباء | م. منيب صائم الدهر |
| وزير الصناعة | د. عصام الزعيم |
| وزير النقل | م. مكرم عبيد |
| وزير المالية | د. محمد الأطرش |
| وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية | د. غسان الرفاعي |
| وزير الزراعة والإصلاح الزراعي | د. نور الدين منى |
| وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء | م. فيصل جاويش |

عن الجانب اللبناني:

- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| وزير الصناعة | م. جورج أفرام |
| وزير الطاقة والمياه | د. محمد عبد الحميد بيضون |
| وزير الصحة العامة | أ. سليمان فرنجية |
| وزير المالية | أ. فؤاد السنiorة |
| وزير الإعلام | أ. غازي العربي |
| وزير الاقتصاد والتجارة | أ. باسل فليحان |
| وزير الزراعة والتعاونيات | أ. علي عجاج عبد الله |
| أمين عام مجلس الوزراء | د. سهيل بوغي |
| مستشار رئيس مجلس الوزراء | د. غازي يوسف |

كما شارك عدداً من الفنانين من الجانبين .

افتتح الاجتماع دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأستاذ رفيق الحريري مرحبًا بالسيد رئيس مجلس الوزراء السوري الدكتور محمد مصطفى ميرز والوفد المرافق مشيراً إلى أن هذا الاجتماع الذي يعقد في أعقاب الزيارة التاريخية المميزة لسيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد إلى لبنان وانعقاد المجلس الأعلى اللبناني السوري لأول مرة في بيروت، إنما يأتي ليؤكد التصميم المشترك على تعزيز العلاقات وتطويرها وإعطائهما الزخم الذي تستحقه من أجل التمكّن معًا من مواجهة التحديات الراهنة ولا سيما تلك المتمثلة بسياسة إسرائيل العدوانية والدموية والتي تستهدف فرض واقع جديد يؤدي إلى ضرب احتمالات وفرص تحقيق السلام الشامل وفق المعادلة التي أرسى قواعدها مؤتمر مدريد، مؤكداً تمسك لبنان بالثوابت الاستراتيجية المشتركة مع سوريا وذلك في إطار وحدة



المصير ما بين البلدين. داعياً إلى أن تكون القرارات التي ستتخذ اليوم في مستوى القرارات التي اتخاذها المجلس الأعلى لتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسير قدمًا وبسرعة باتجاه إقامة السوق اللبنانية—السورية المشتركة خطوة أولية باتجاه الوصول إلى السوق العربية المشتركة.

ورد السيد رئيس مجلس الوزراء السوري الدكتور محمد مصطفى مير وشاكرًا الرئيس الحريري على حفاظه الاستقبال والضيافة وعلى ضرورة العمل من أجل الارتقاء بالعلاقات إلى المستوى النموذجي الذي تم التعبير عنه أصدق تعبير خلال زيارة سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد الأخوية التاريخية إلى لبنان من خلال القرارات التي أعلن عنها خلال اجتماع المجلس الأعلى حول استعداد سوريا لاتخاذ جميع الخطوات التي من شأنها أن تساعده على تعزيز العلاقات وتطويرها في إطار تفيذ ما نصت عليه معايدة الأخوة والتعاون والتنسيق والاتفاقات المبنية على تعميق العلاقات وتطويرها في إطار تفيذ ما نصت عليه معايدة الأخوة والتعاون والتنسيق والاتفاقات المبنية عنها. مشيراً إلى ضرورة الإسراع بوضع برنامج زمني لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى والعمل من أجل رسم تصور مستقبلي للعلاقات والسير قدمًا باتجاه إقامة جدار جمركي موحد توصلاً إلى السوق السورية—اللبنانية المشتركة. مضيفاً بأن سوريا المؤيدة لانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل والمتمسكة بتحقيق السلام العادل المستند إلى مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي يحقق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، والتمسك بحق العودة وفق قرار الأمم المتحدة 194 ، وكذلك الانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من حزيران ومن الأجزاء التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، نرى أن الظروف تستدعي مواقف عربية متضامنة تناسب وحجم الأخطار والتحديات الراهنة وهذا ما نسعى إلى تحقيقه بالتعاون مع لبنان وسائر الدول العربية الشقيقة، مؤكداً بأن القرارات التي ستتصدر عن هذا الاجتماع ستعبر أصدق تعبير عن تطلعات أبناء سوريا ولبنان وأماليهم وذلك انطلاقاً من قرارات المجلس الأعلى خلال اجتماعه الأخير.

ومن ثم انتقل المجتمعون إلى البحث بجدول الأعمال المقدم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني وعلى ضوء المناقشات تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: على صعيد تبادل المنتجات الصناعية الوطنية المنشآ

1. تقرر اعتماد محضر اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة تاريخ 10/3/2002 وإعطاء التوجيهات للجهات المختصة في البلدين لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل وضعه موضع التنفيذ الفوري.

2. بعد مناقشة الأمور المرفوعة من قبل اللجنة الاقتصادية بموجب المحضر المشار إليه أعلاه تم الاتفاق على ما يلي:

أ. إلغاء القيود على مختلف أنواع المشروبات الروحية اللبنانية المنشأ بما فيها البيرة بدون كحول عند استيرادها إلى سوريا، واستفادتها من الإعفاءات الجمركية المتفق عليها بموجب اتفاق تبادل المنتجات الصناعية الوطنية المنشآ الموقع بين البلدين.

ب. إلغاء الدولار التصديرى إلى لبنان فقط، على أن يتم تسديد قيمة المستوردة من لبنان عن طريق المصرف التجارى السورى.

ج. الطلب من اللجنة الاقتصادية المشتركة متابعة دراسة ما تبقى من السلع المقيد استيرادها بجهات القطاع العام في سوريا وما تبقى من السلع المستثناء بموجب الاتفاق الثنائي، وذلك بهدف تحرير تبادلها.

د. الطلب من اللجنة الاقتصادية إعادة النظر بالاستماراة الإحصائية لجهة تبسيطها وإلغاء رسم الترخيص بالاستيراد والطابع بعد التنسيق بين وزارتي المالية في البلدين ووضع آلية لرفع قيمة التبادل التجاري للمنتجات الصناعية والزراعية الوطنية المنشآ إلى 500 مليون دولار سنويًا، ولتطوير وتفعيل إصدار شهادة المنشآ وذلك خلال مهلة شهر من تاريخه.

هـ. إلغاء رسم الضريبة على الزيوت النباتية اللبنانية المنشآ المستوردة إلى سوريا وعلى جميع المنتجات اللبنانية الأخرى في حال وجوده .



و. طرح الجانب اللبناني إمكانية معاملة الإسمنت الأبيض اللبناني نفس معاملة الإسمنت الأبيض المستورد من الشركة السورية الأردنية المشتركة لجهة الإعفاء من الرسوم وشرط الكمية، ووعد الجانب السوري بدراسة الموضوع واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن.

ز. على صعيد الإجراءات الجمركية: بعد مراجعة ما تقدم به الجانب السوري تقرر تكليف إدارتي الجمارك العمل على حل هذه الأمور ووضع صيغة مشتركة لمعالجتها خلال مهلة شهر من تاريخه.

ثانياً: على صعيد وضع مشروع خطة مرحلية لتحقيق السوق المشتركة اللبنانية السورية

1. تقرر تكليف اللجنة الاقتصادية المشتركة العمل على وضع خطة مرحلية لتحقيق السوق المشتركة بين البلدين ووضع تصور لمستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما وذلك خلال مهلة سنة من تاريخه، ولها أن تستعين بمن تراه مناسباً من أصحاب الاختصاص.

2. الطلب من اللجنة الاقتصادية المشتركة إعداد الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق الملحق بالاتفاق الاقتصادي والاجتماعي المقترن من الأمانة العامة خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخه.

ثالثاً: على صعيد الصناعة

تكليف وزيري الصناعة بما يلي:

أ. تشكيل لجنة مشتركة من القطاعين العام والخاص مهمتها وضع دراسة تفصيلية حول كلفة إقامة مصنع مشترك للغزل والنسيج في عكار وطرق تمويله والأنظمة المالية والداخلية له، على أن تنجز مهمتها خلال ستة أشهر من تاريخه.

ب. وضع آلية قانونية ومالية لتسهيل عملية إقامة المشاريع الصناعية المشتركة وتمويلها.

ت. الطلب من اللجنة المشتركة للمسح الصناعي متابعة أعمالها ووضع مشروع مشترك لكيفية تحديث المعطيات المتوفرة لديها وفقاً للقواعد الدولية المعتمدة (ايزيك 3).

رابعاً: على صعيد التبغ والتباك

الطلب من إدارتي التبغ والتباك تشكيل لجنة مشتركة من المؤسستين مهمتها وضع دراسة تفصيلية حول إقامة مصنع مشترك للتبغ والتباك وطرق تمويله والنظام المالي والداخلي له، على أن تنجز مهمتها خلال ستة أشهر من تاريخه، ولها أن تستعين بمن تشاء من القطاع الخاص.

خامساً: على صعيد النفط والغاز

- تشكيل لجنة مشتركة بقرار من الوزيرين المختصين لدراسة موضوع إنشاء المصفاتين في طرابلس والجنوب.

- بالنسبة لسعر بيع الغاز إلى لبنان تقرر أن يمنح الجانب السوري حسماً خاصاً على سعر بيع الغاز الوارد في اتفاقية بيع الغاز للبنان الموقعة بتاريخ 12/8/2001، وذلك بناءً على قرار المجلس الأعلى السوري اللبناني، وبما يتاسب وخصوصية العلاقات المميزة بين البلدين، على أن يتم تثبيت ذلك بموجب كتاب رسمي من الجانب السوري.

سادساً: على صعيد المياه

- أكد الجانب اللبناني أنه بصدده إنجاز عملية إبرام اتفاقية العاصي في أقرب وقت ممكن.

- الطلب من اللجنة المشتركة للمياه تحديد الموقع المناسب لإقامة سد على نهر العاصي على أن ينظم محضر رسمي بالأمر وعلى أن تنجز عملها خلال مهلة شهر من تاريخه.



- الطلب من وزير الري في سوريا ووزير الطاقة والمياه في لبنان التوقيع على اتفاقية تقاسم المياه وإقامة سد مشترك على النهر الكبير الجنوبي ولحقاتها التنفيذية خلال مهلة أقصاها شهر من تاريخه.

سابعاً: على صعيد الكهرباء

- تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون المترتبة على الحكومة اللبنانية بعد إعفائها من نسبة 50% من القيمة الإجمالية للديون السابقة ابتداءً من 1/1/2003 على أن تسدد لغاية 31/12/2003 بموجب أقساط شهرية.
- بالنسبة لتصفيّة كميات الطاقة المتبادلة قبل عام 1987، تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة المشتركة للكهرباء اجتماعاً في أسرع وقت ممكن للبت بهذا الموضوع.

ثامناً: على صعيد الزراعة

- تقرر أن تقوم وزارة الزراعة في لبنان بوضع تصور حول ما هو مطلوب من الحكومة السورية بالنسبة لتشجيع الزراعة في لبنان بصفة عامة.
- الطلب من وزيري الزراعة في البلدين تشكيل لجنة من أصحاب الاختصاص لوضع دراسة شاملة حول تشجيع زراعة القطن في البقاع وعكار واحتياجاتها ومساعدة المطلوبة من الحكومة السورية على أن تتجزّر الدراسة خلال مهلة شهرين من تاريخه.
- الطلب من اللجنة الزراعية المشتركة عقد اجتماع سريع برئاسة الوزراء لدراسة مشروع خطة التكامل الزراعي المرفوعة من اللجنة الفنية المشتركة واتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنجازها ووضعها موضع التنفيذ خلال مدة شهرين من تاريخه.
- الطلب من اللجنة الزراعية المشتركة تقييم حركة تبادل المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية بين البلدين على ضوء اتفاق إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ورفع الاقتراحات الالزامية بهذا الشأن .
- الطلب من وزارتي الزراعة المباشرة فوراً بتطبيق الصيغة الموحدة للشهادات الصحية البيطرية بما فيها الحيوانات الحية ومنتجاتها وفق ما تم الاتفاق بشأنه خلال اجتماع 3/7/2002.
- الطلب من وزارتي الزراعة اتخاذ الإجراءات الفورية للمباشرة بتطبيق اتفاقيتي الحجر الزراعي البيطري وتوحيد قواعد استيراد المبيدات.
- اقترح الجانب اللبناني إمكانية إعفاء الموز اللبناني المصدر إلى سوريا من الرسوم الجمركية، وأبدى الجانب السوري استعداده لدراسة الموضوع واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

تاسعاً: على صعيد النقل

أطلعت اللجنة على محضر اجتماع لجنة النقل المشتركة بتاريخ 13/3/2002 وقررت اعتماده وأخذت علمًا بأنه قد تم تحديد موعد 17/4/2002 لوضع حجر الأساس لإعادة تأهيل خط طرابلس - العبودية 18/4/2002 لخط رياق - الحدود السورية، ووضع دفتر المرور الموحد لجميع أنواع الآليات والسيارات بين لبنان وسوريا والأردن موضع التنفيذ ابتداءً من 27/3/2002.

عاشرًا: على صعيد المنتجات الدوائية

تم التوقيع على بروتوكول تعاون في مجال تبادل المنتجات الطبية والدوائية على أن يصبح ساري المفعول فور تصديقه من الجهات المختصة في كل من البلدين.



حادي عشر: على صعيد مشروع تحويلة الشيخ عياش
أخذ الجانب اللبناني علماً بأن إجراءات التلزم من الجانب السوري قد بلغت مراحلها النهائية وبأنه سيصار إلى
ال مباشرة بالتنفيذ خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخه.

عن الجانب اللبناني

رئيس مجلس الوزراء

في الجمهورية اللبنانية

الأستاذ رفيق الحريري

عن الجانب السوري

رئيس مجلس الوزراء

في الجمهورية العربية السورية

الدكتور محمد مصطفى مورو